

ملخص قرارات الجمعية العامة العادلة**٢٠٢٠ مارس ١٥****الموضوع الأول****المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وتقرير الحوكمة للشركات****المقيدة بالبورصة المصرية**

ناقشت الجمعية تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وكذلك تقرير الحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وأقرتها.

الموضوع الثاني**تقرير مراقبى الحسابات عن القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١**

احيطت الجمعية بما جاء في تقرير مراقبى الحسابات على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ ونتيجة تقريرهما على تقرير الحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وال الصادر من مجلس إدارة البنك ومدى التزامه بقواعد حوكمة الشركات.

الموضوع الثالث**القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١**

قامت الجمعية بالتصديق على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

الموضوع الرابع**حساب توزيع الأرباح المقترن للعام المالي ٢٠١٩**

وافقت الجمعية على حساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وبناءً عليه وافقت الجمعية على صرف الكوبون بواقع ١,٢٥ جنيهًا مصريًّا للسهم وذلك يوم الخميس، الموافق ٩ أبريل ٢٠٢٠. كما وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد نزع حصة العاملين في الأرباح.

الموضوع الخامس**اعتماد قرار مجلس الإدارة بخصوص زيادة رأس المال المصدر والمدفوع
للإفراج عن الأسهم الخاصة بنظام الإثابة للعاملين والمديرين**

اعتمدت الجمعية قرار مجلس الإدارة بجلسته في ٥ يناير ٢٠٢٠ والذي تم اعتماد تقرير الإفصاح الخاص به من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٣ يناير ٢٠٢٠ بغرض تنفيذ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جم ليصبح ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم بزيادة ٨٥,٩٩٢,١٠٠ جم (خمسة وثمانون مليون

٦/١





ملخص قرارات الجمعية العامة العادي
٢٠٢٠ مارس ١٥

وتسعمائة واثنان وتسعون ألف ومائة جنيه مصرى) موزعة على عدد (٨,٥٩٩,٢١٠) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد، وذلك للإفراج عن الأسهم الخاصة بالسنة الحادية عشر من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعود بالبيع بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادي في ٢١ مارس ٢٠١٦ والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٥ مايو ٢٠١٦. وكذلك اعتمدت الجمعية قرار المجلس في ٥ يناير ٢٠٢٠ والذي تم بمقتضى تفويض من الجمعية العامة في جلستها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٩ بالموافقة على تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المذكورة.

المادة (ال السادسة) قبل التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به مبلغ (خمسون مليار جنيه مصرى).

حدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جنيه مصرى (فقط أربعة عشر مليار وستمائة وتسعون مليون وثمانمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة جنيه مصرى) موزع على ١,٤٦٩,٠٨٢,١٣٠ سهم (مليار وأربعين مليون وستون مليون واثنان وثمانون ألف ومائة وثلاثون سهم) بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد وجميعها أسهم عاديه اسمية ونقدية.

المادة (ال السادسة) بعد التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به مبلغ (خمسون مليار جنيه مصرى).

حدد رأس المال البنك المصدر بمبلغ ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جنيه مصرى فقط (أربعة عشر مليار وسبعمائة وستة وسبعين مليون وثمانمائة وثلاثة عشر ألف وأربعين جنيه مصرى) موزع على ١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠ سهم (مليار وأربعين مليون وسبعين مليون وستمائة وواحد وثمانون ألف وثلاثمائة وأربعون سهم) بقيمة إسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد وجميعها أسهم عاديه اسمية ونقدية.



ملخص قرارات الجمعية العامة العادلة

٢٠٢٠ مارس ١٥

المادة (السابعة) قبل التعديل:

يتكون رأس مال البنك المصدر من عدد مليار وأربعين مليون وستة وسبعين مليون واثنان وثمانون ألف ومائة وثلاثون سهم اسمي وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

الاسم	(مصرى)	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري
بنك اوف نيويورك مليون (أجنبي)	أمريكي	٤٧٤,٦٠٤,٩٩٨	٤٧٤,٦٠٤,٩٩٨	٤,٧٤٦,٠٤٩,٩٨٠
هيئة ابو ظبى للاستثمار (أجنبي)	اماراتي	٦٧٣,٣٣٤,٦١٤	٦٧٣,٣٣٤,٦١٤	٦٧٣,٣٤٦,١٤٠
مساهمون آخرون	(مصريون وأجانب)	٩٢٧,١٤٢,٥١٨	٩٢٧,١٤٢,٥١٨	٩,٢٧١,٤٢٥,١٨٠
الإجمالي		١,٤٦٩,٠٨٢,١٣٠	١,٤٦٩,٠٨٢,١٣٠	١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠

وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ١١,٩٤ %، وفقاً لكشف المساهمين المعتمدة من شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي وفقاً للمركز في ٢٠١٩/٢/٢٨ وقد تم سداد رأس المال المصدر البالغ ١٤,٥٨٥,٤٠٨,٠٠٠ جنيه مصرى (أربعة عشر مليار وخمسماة وخمسة وثمانون مليون وأربعين مليون وثمانية ألف جنيه مصرى) بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجارى. كما تم سداد مبلغ الزيادة وقدره ١٠٥,٤١٣,٣٠٠ جنيه مصرى (فقط مائة وخمسة ملايين وأربعين وثلاثة عشر ألفاً وثلاثمائة جنيه مصرى) وأودع لدى البنك التجارى الدولى / مصر - فرع الجيزه المرخص له بتلقى الاكتتابات العامة بموجب الشهادة البنكية المؤرخة في ٢٠١٩/٨/٢١ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل.

المادة (السابعة) بعد التعديل:

يتكون رأس المال البنك المصدر من عدد مليار وأربعين مليون وسبعين مليون سبعة وسبعين مليون وستمائة وواحد وثمانون ألف وثلاثمائة وأربعون سهم وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

الاسم	(مصرى)	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري
بنك اوف نيويورك مليون (أجنبي)	أمريكي	٤٤٥,٩٩٣,٥٢٨	٤٤٥,٩٩٣,٥٢٨	٤,٤٥٩,٩٣٥,٢٨٠
هيئة ابو ظبى للاستثمار (أجنبي)	اماراتي	٦٧٢,٨٧٥,٤٩٠	٦٧٢,٨٧٥,٤٩٠	٦٧٢,٨٧٥,٤٩٠
مساهمون آخرون	(مصريون وأجانب)	٩٦٤,٤٠٠,٢٦٣	٩٦٤,٤٠٠,٢٦٣	٩,٦٤٤,٠٠٢,٦٣٠
الإجمالي		١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠	١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠	١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠

وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ١٣,١٦ % وفقاً لكشف المساهمين المعتمدة من شركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي وفقاً للمركز في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ وقد تم سداد رأس المال المصدر البالغ ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جنيه مصرى (أربعة عشر مليار وستمائة وتسعمليون وثمانمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة جنيه مصرى) بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجارى. كما تم سداد مبلغ الزيادة وقدره ٨٥,٩٩٢,١٠٠ جنيه مصرى (خمسة وثمانون مليوناً وتسعمائة واثنين وسبعين ألف ومائة جنيه مصرى) وأودع لدى البنك التجارى الدولى / مصر - فرع الجيزه المرخص له بتلقى الاكتتابات العامة وبذلك يصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل.



ملخص قرارات الجمعية العامة العادية١٥ مارس ٢٠٢٠الموضوع السادسزيادة رأس المال المصدر تمويلاً من الاحتياطي

إعمالاً بالقوانين السارية والنظام الأساسي للبنك، وافقت الجمعية على مقترن مجلس إدارة البنك الذي ينص على ما يلي:

- (١) زيادة رأس المال المصدر والمدفوع تمويلاً من الاحتياطي العام من ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم إلى ١٩,٧٠٢,٤١٧,٩٠٠ جم وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين، وتقويض مجلس إدارة البنك في تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس تلك الزيادة، على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد الانتهاء من تنفيذ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جم إلى من ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم والجاري استكمال إجراءاتها تنفيذاً لنظام الأثابة والتحفيز للعاملين والمديرين الشريحة الحادية عشر.
- (٢) تقويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة لتنفيذ زيادات رأس المال المذكورة بعاليه وله حق تقويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية.
- (٣) تقويض السيد الأستاذ/ محى الدين التهامي ابراهيم - رئيس القطاع القانوني - في التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

الموضوع السابعإخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماليةالمنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

وافقت الجمعية على إخلاء طرف وابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

الموضوع الثامنتعيين مراقبين حسابات البنك وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

بناءً على توصية لجنة المراجعة وتوصية مجلس الإدارة وافقت الجمعية على:

تعيين السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح - الشريك التنفيذي بمكتب "ديلويت" - صالح وبرسوم عبد العزيز - محاسبون قانونيون ومراجعون" ، والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب من مكتب "منصور وشركاه برليس وتر هاوس كوبرز" - محاسبون قانونيون ومستشارون" كمراقبي لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠٢٠، وتحديد أتعابهما بمبلغ ١,٩٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى (بخلاف الضرائب) لكل منها لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة رباع السنوية والسنوية للقواعد المالية والمراكم المالية غير المجمعة والمجمعة وذلك استناداً على المبررات التي تم مناقشتها. كما وافقت اللجنة على أتعاب قدرها ٤٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى (بخلاف الضرائب) لكل منها لمراجعة النموذج الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة "ECL Model" طبقاً لمطالبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية ".IFRS ٩"





ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
٢٠٢٠ مارس ١٥

الموضوع التاسع

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة

أحيطت الجمعية العامة العادية باستيفاء كافة الإجراءات المتعلقة بالترشح لعضوية مجلس إدارة البنك لدورته القادمة والتي تبدأ في ٢٠٢٠ ولمدة ثلاثة سنوات قادمة، وذلك إعمالاً للنصوص الواردة بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وقانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، وقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٤، والقرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاته، وفقاً للنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالترشح لعضوية مجلس إدارة البنك. وتضمنت تلك الإجراءات الإعلان في جريدين يوميين عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة اعتباراً من الأحد، الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية يوم عمل الأحد، الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩.

ووافقت الجمعية على انتخاب وتعيين السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لدورته القادمة ابتداءً من ٢٠٢٠ ولمدة ثلاثة سنوات. ووافقت على تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- السيد الأستاذ/ أمين هشام محمد أمين عز العرب - عضو تنفيذي
- السيد الأستاذ/ حسين محمد ماجد حسين أبااظة - عضو تنفيذي
- السيد الأستاذ/ بيغان خوسروشاهي - عضو غير تنفيذي ممثلاً لاستثمارات شركة فيرفاكس المالية

القابضة

- الأستاذة الدكتورة/ أمانى محمد نجيب أبو زيد - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية
- السيدة الأستاذة/ ماجدة رافت جندي حبيب - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية
- السيد الأستاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية
- السيد الأستاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية
- السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية

كما وافقت الجمعية على الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى.

الموضوع العاشر

تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٠

ووافقت الجمعية على تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ وقدره خمسة وسبعين ألف جنيه مصرى تدفع لكل عضو مباشرة على أن يتحمل البنك كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بهذه المبالغ.





ملخص قرارات الجمعية العامة العادلة
٢٠٢٠ مارس ١٥

الموضوع الحادى عشر

إحاطة الجمعية العامة بالكافأة السنوية للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٠

أحيطت الجمعية بقرار مجلس الإدارة بتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام ٢٠٢٠ لتكون ٧٢ ألف جنيه للرئيس و ٦٠ ألف جنيه لكل عضو على أن يتحمل البنك كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بهذه المبالغ، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة المرتبات والمكافآت وتقدير المزايا.

الموضوع الثاني عشر

الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال عام ٢٠٢٠

وافقت الجمعية على موافقة الجمعية على منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ يزيد كل منها عن ألف جنيه مصرى، وتنحو وفقاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

